

## الاستيقاف لطلب تقديم البطاقة الشخصية .

الزم القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ كل شخص بلغ السادسة عشرة من عمره بحمل بطاقة شخصية ثابت بها اسمه وعنوانه وعمله وافرد عقوبة لمخالفة هذا الالتزام صفها نصوص المواد ٥٢ ، ٦٠ من ذات القانون ، وهي من عقوبات الجرح .

وفى سبيل التثبيت من الالتزام بتطبيق أحكام هذا القانون يحث لرجال السلطة العامة استيقاف الشخص وسؤاله عن بطاقته ، فإذا عجز الشخص عن تقديم هذه البطاقة صادر متلبسا بجريمة عدم جعل بطاقة شخصية . ومن ثم يحق لرجل السلطة العامة اقتياد هذا الشخص لمأمور الضبط القضائي ، ويلاحظ أن استيقاف شخص لسؤاله عن بطاقته بناء على ما تقدم ، لا يحتاج إلى فعل أو سلوك غير مألوف أو مخالف لطبائع الأمور ، صادر عن الشخص المستوقف ، بل يصح سؤاله عن بطاقته دون أي مظاهر خارجية أو سلوك غير مألوف ولمجرد تأكيد رجل السلطة العامة من صحة تطبيق القانون ، والمراد بالقانون هنا هو القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن الأحوال المدنية .

وأخيرا إذا كان هذا النوع من الاستيقاف جائز دون ريبة ، فهو جائز منى باب أولى حالة توافر الريبة ، بمعنى أنه إذا كان من حق رجل السلطة العامة مطالبة الشخص - أي شخص ودون أي سلوك غير مألوف يصدر عنه - بتقديم بطاقته الشخصية فان قيام هذا الشخص بفعل أو سلوك غير مألوف يولد الريب والظنون بذهن رجل السلطة العامة ، يخول رجل السلطة العامة طلب تقديمه للبطاقة الشخصية .

### من قضاء النقض

قضي : إذا كان الحكم المطعون فيه أثبت أن الشرطي وزميله قد شاهدا المتهم سائدا فى الطريق فى ساعة متأخرة من الليل فاسترابا فى أمره وطلب إليه تقديم بطاقته الشخصية لاستكناه أمره ، فان هذا يعد استيقافا لا قبضا ، وإذا توافرت مبررات الاستيقاف وعجز المتهم عن تقديم بطاقته الشخصية بما يوفر فى حقه حالة التلبس بالجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادة ٥٢ ، ٦٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية ، فانه يحث لرجل الشرطة اقتياده إلى

مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحري عن حقيقة أمره ) .

□ نقض ١٩٧٤/٦/٩ ٢٥ س ص ٥٦٨ رقم ١٢١ □

قضي: مجرد إيقاف مأمور الضبط القضائي لسيارة معدة للإيجار وهى سائرة فى طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فى شأنها واتخاذ إجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم فى دائرة اختصاصه ، لا ينطوي على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر فى ذاته قبضا فى صحيح القانون ) .

□ ١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض ١٩ س ٥٩ ق ص ٣٢٠ □

قضي: فتح مخبر باب مقعد القيادة بحثا عن محكوم عليه فار من وجه العدالة أمر داخلي فى نطاق تنفيذ المهمة التي لكف بها والت تبيح له استيقاف السيارة ولا يعد فعله تفتيشا ) .

□ ١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقض ١١ س ١٣٥ ق ص ٧١٥ □